من كان عيدكا فاضلا عن نفقة المستثنيات كفاية المذهب اللائق بحاله والكفاية المعتبرة في الحج ثلاثة اركان ايضا الاول ان يملك متاعا وافرا فاضلا عما يحتاج اليه من النفقة في الاسفار فان لم يجد ها سقط عنه الحج والركن الثاني ان يجد راحلة اي دابة وخيمة ملكا او مستكرا ولو اجارة اذا كان بمنى وبين مكة بريد فصاعدا الا لاهل مكة واكيل فلا يشترط استطاعتهم الراحلة ولو رضا على ظاهر اهل المذهب ولا من كان منه استيفاء حصة الراحلة اذا كان بمنى وبين مكة دون بريد يعني بينه وبين الابعد من مكة واكيل اذ نصيره حكم اهل مكة في ذلك ويكون الراحل لكل منهما يليق به فلو كان قتبا اي ضعيفا لا يليق لم يجب عليه اما الزاد والماء فلا يشترط وجوده في كل مرحلة الا حيث تعذر عليه حملها وحجتنا في شرائط الراحلة تفسير النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى ومن استطاع اليه سبيلا الآية بقوله صلى الله عليه وسلم لمن سأله عنها الزاد والراحلة ويجب على الزمني ايضا ان يحج ولو لم يتمكن من الراحلة او يستأجر فيما لو كان ان كانت عادته ركوب المحمل فان لم يجد الذي على مسافة بريد فصاعدا راحلة سقط عنه الحج ولو كان قادرا على المشي عندنا ولا يسقط عنه الحج ولو لم يتمكن الا باتعاب البهائم اتعابا زائدا على المعتاد والركن الثالث ان يجد اجرة خادم يخدمه في سفره اذا كان ممن يستخدم ولا يتعين عند اذا سار رفقة واجرة قائد للأعمى وهذا مشروط في الوجوب فلا يجب ايضا ان وجد الأعمى وما وجده لأن الأعمى يتعذر عليه الحج بدون قائد بخلاف تعذر الراحلة على الزمن فانه يجد وجب عليه الحج عندنا واجرة محرم مسلم امين ولو فاسقا او عبدا فان حجت من غير محرم أثمت وعليها الحج وسواء كان المحرم من نسب او رضاع او صهارة كالزوج وابن الزوجة وزوج الأم وزوج البنت ولا بد ان يكون مميزا ذكرا فلا يكفي طفل صغير ولا يشترط المحرم الا للمسافة اكوة وكذا الخنثى وكذا الشاب الذي اخشي على نفسه فتنا الحج الذي هو القواعد فلا يعتبر المحرم في حقها عند نا ولا يعتبر المحرم الا في مسافة قدر بريد فصاعدا الى الأبعد لا دون ذلك خلافا لهم نعم المحرم لا يشترط التمكن من اجرته الا ان امتنع من المسير مجانا الا بها ولا اثم عليه في الامتناع بالكلية لا يحرم عليه الاجرة عندنا

مسئلة فلو حضرها الموت ولها لا توجد اجرة المحرم وقد كان بذل الاب مجانا بغير اجرة فانه لا يجب عليها الا يضا وان رضي بالعزم مجانا من غير اجرة ولا يجب عليه الدخول في منة الغير والمحرم شرط اداء لا اجرته فشرط وجوب فلو طلب المحرم اجرة زائدة على ما يتغابن الناس بمثله وهي قادرة عليها ولا اجحاف فيها فهذا لا يجب عليها كما قال ولا يجب بالزيادة على عتاد الوسط المذهب حج بالا يجحف واهل الفرق ان هذا التسليم بالرضا كما لو لم يجد راحلا الا بذل يجلان الوسط فالزايد على العتاد يؤخذ كرها ونحو كالغصب ويعتبر المحرم من كل سفر فلا يجزيها ان تسافر في سفر الا مع محرم مسلم مميز لا يخل بها نكاحه بنسب او رضاع او صهارة غالبا احترازا من سفر الاجرة والمخافة فانه لا يعتبر فيها المحرم اجماعا ويعتبر في سفر التجارة والمنزهة اجماعا والمذهب يعتبر في سفر الحج وظاهر الأزهار ايضا اعتبار المحرم مشترا لواجبات من قوله ويجب في كل اسفارها ولم تستثن ذلك فيما لا يخلاف سفر الاجرة في ضروره جوازه ولا خلاف انه يجوز للأمة والمبعضة والمكاتبة والمولة ان يسافرن من غير محرم اي بمحرم كان تأمن على انفسهن مع ذلك الموقد الذي عتق بعضها فيعتبر المحرم في حقها

ويجب قبول الزاد وعند الواحلة وانما يجب اذا كان من الولد اول درجة فقط للاب والام ولو كان الولد كافرا لانه لا مئنة عند على الوالد عليه من النعم فانه يجب عليه القبول ولو كان قبل حج بيسير على ان مال ولده في حكم الملوك فكان الاستطاعة الموجبة للحج حاصلة فان قيل لم لا ان رد عتق والاستقاء بان على حالة فالقبول واجب في الطرفين حيث لزم من قبل وحيث لزم بذل الولد الزاد والراحلة وان اختلف الوجهان فالأول بتضيق الأداء والثاني لوجوب ابتداء اي يعني لو عرض عليه الحج بنفقة لو لزمه القبول بقال الخا كان بعد ان وجب فقط لا قبله اذ لا يجب عليه الا ان عنده المال من اي جهة لقضية الصحة في الطرف الأخير ووجودها في الطرف الأول اعني في قبول الزاد ولا يجب قبول الزاد من الأم من بيت المال وسواء كان قد وجب عليه الحج ثم افتقر ام لا الا اذا كان له ولد الا اخير لاجل المنة اما اذا لم يكن الا الام ولد الا فلا يجب قبول الزاد ويجب قبول المأمونة للصلوة ولا يجب الحج والفرق انا الحج فرض اداء على من استطاع فلا يجب تحصيل شرط خلافا لخالصلوة فانها ولم شرط الاستطاعة بالمال الا ان تحصيل شرط الواجب لا يجب فاما الولد فحكم الملوك لابيه وكذا الوعرض الولد ان يحج عنه وقد